

مستورا : النواب يقتلون الانتخابات المحلية بتعطيل قانونها

أسامة مهدي

ايلاف

الأربعاء 2 يوليو 2008

رجح تأجيل الانتخابات العراقية الى نهاية العام الحالي

مستورا : النواب يقتلون الانتخابات المحلية بتعطيل قانونها

أسامة مهدي من لندن : دق ممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق ستافان دي مستورا ناقوس خطر عدم اجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل ملقيا باللوم في ذلك على مجلس النواب لفشله لحد الان في المصادقة على قانون انتخاب مجالس المحافظات وقال ان النواب يقتلون بذلك هذه الانتخابات فيما دعا ممثلو الكتل السياسية الى ضرورة التوافق للتوصل الى اتفاق حول اجرائها في محافظة كركوك الشمالية التي تعطل انتخاباتها الخلافات بين الاكراد والترکمان والعرب فيها .

وخلال اجتماع ضم رؤوساء وممثلي الكتل النيابية في مجلس النواب بمشاركة مستورا اشار النائب الاول لرئيس المجلس خالد العطية ان هذا الاجتماع جاء بناء على رغبة الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة للالتقاء لكي يبحث معهم قانون انتخاب مجالس المحافظات المقدم الى المجلس منذ شباط (فبراير) الماضي كما اشار بيان صحفي لمكتب اعلام البرلمان ارسلت نسخة منه الى "ايلاف" الليلة الماضية .

فقد اعرب مستورا عن قلقه تجاه عدم اقرار القانون مؤكدا ان عدم انجاز ذلك خلال الشهر الحالي سيؤدي الى ما أسماه قتل الانتخابات وعدم اجراءها في موعدها المحدد مشيرا الى امكانية تأجيلها حتى اواخر العام الحالي . وشدد على ضرورة التصويت على القانون في اقرب وقت لكي لا يتم فقدان فرصة اجراء الانتخابات خلال العام الحالي . ودعا مستورا الى التوقف عن التلاعب في موعد الانتخابات وحل المشاكل العالقة في القانون وخاصة موضوع كركوك . و اشار الى ان هناك اطرافا في مجلس النواب لا تريد اجراء الانتخابات . واكد ضرورة ان لا يكون موضوع كركوك سببا في تأجيل الانتخابات في المحافظات الباقية. ثم اقترح مستورا تأجيل الانتخابات في كركوك واجرائها في باقي أنحاء العراق بوقت واحد .

وطرح التحالف الكردستاني مقترحا لتأجيل الانتخابات في كركوك لحين تسوية مشاكلها وتنفيذ المادة 140 من الدستور حول تطبيع الاوضاع فيها أو القبول f مقترحات الممثل الخاص للامين العام للامم

المتحدة في العراق او اجراء تعداد سكاني وان يستمر مجلس المحافظة الحالي بممارسة ادارة المحافظة

ويعيش في محافظة كركوك الغنية بالنفط التي يبلغ عدد سكانها حوالي المليون نسمة خليط من قوميات العرب والأكراد والتركمان والكلدو آشوريين والأقليات الاثنية. ثم طرحت الكتلتان العربية والتركمانية مقترحا مشتركا تضمن اضافة مادة الى القانون تتعلق بكركوك وتقضي بتقسيم المحافظة الى اربع دوائر انتخابية وفق نسبة 32 % لكل من العرب والتركمان والکرد و4% للكلدو اشوريين ويتنافس الناخبون ضمن الحصة المخصصة للمكون القومي وتكون هذه الالية لمرحلة انتقالية لحين تسوية الوضع في المحافظة نهائيا بعد رفع التجاوزات عن طريق لجنة خاصة ومن خلال التعداد السكاني العام وان تجرى الانتخابات الدائمة حال اكمال التسوية النهائية لقضية كركوك وتنظم بقانون خاص .

واكد النائب عن جبهة التوافق السنية عبد الكريم السامرائي ان جبهة التوافق مع اجراء الانتخابات في موعدها المحدد في تشرين الاول وان الجبهة مستعدة للتصويت على القانون في اي وقت داعيا الى ايجاد حل توافقي للمشاكل العالقة في القانون . واكد النائب عبد مطلق الجبوري من الكتلة العربية للحوار ان حل مشكلة كركوك يتلخص في ازالة التجاوزات قبل وبعد عام 2003 والرجوع الى الحلول التوافقية . اما النائب نزار الربيعي من الكتلة الصدرية فقد اشار الى ان سبب التاجيل ينبغي ان يكون فنيا وليس سياسيا . ودعا النائب عن الائتلاف الشيعي علي الاديب الى تشريع القانون قبل انقضاء الشهر الحالي وايجاد حلول توافقية للمسائل العالقة وقال "لا نريد ان تكون مشكلة كركوك سببا لتفريق مكونات المحافظة بل سببا لتوحيدها" . وقال عارف طيفور نائب رئيس المجلس ممثل الاكراد "اننا مع الحلول التوافقية وهو شيء جيد وفي حال اعتماد تقسيم كركوك بحسب المكونات فيجب ان نلجأ الى هذه النسب في باقي المحافظات الاخرى وعلى اساس الطيف العراقي المكون من الشيعة والسنة والعرب والکرد والتركمان والمسيحيين " . ودعا الى رفع التجاوزات التي حصلت في المحافظات منذ عام 1932 .

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعلن الشهر الماضي ان الحكومة ستجري الانتخابات في ايام متعددة لضمان توفير اجواء امنية مناسبة في جميع المناطق وعدم حدوث عمليات تزوير او تلاعب في نتائج الانتخابات. بينما اشارت خبيرة في بعثة الامم المتحدة في بغداد الى احتمال عدم تمكن المفوضية العليا للانتخابات من اجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المقرر بسبب ضيق

الوقت وعدم تحديث سجل الناخبين وهو ما يعني الحاجة الى وقت اطول لاجرائها . فقد حذرت مديرة المساعدات الانتخابية في بعثة الامم المتحدة في العراق ساندراميشيل خلال اجتماع مع ممثلي عدد من الكتل البرلمانية في مجلس النواب حول موضوع الانتخابات من خطورة اجراء انتخابات مجالس المحافظات في عدة ايام خلافا لرغبة رئيس الوزراء نوري المالكي . واكدت ان هذه الخطورة تكمن في امكانية زيادة نسبة التزوير فيها فضلا عن وجود تعقيدات كبيرة في كيفية احتساب الاصوات حيث ان احتسابها في ايام مختلفة سيؤثر على نتيجة الانتخابات وحصول تلاعب فيها . واضافت الخبيرة الاممية "ان اجراء الانتخابات في عدة ايام سوف يساعد على زيادة حركة المواطنين من والى المحافظات التي لم تنتخب مما سيؤثر على نسبة الناخبين في المحافظات التي يكون توقيتات انتخاباتها مختلفة . وشددت على ضرورة اجراء الانتخابات في يوم واحد ويكون احتساب الاصوات في اليوم نفسه وعلى مرأى الجميع .

ومن جهته قال المستشار القانوني في البعثة خوسيه ماريارناث ان المفوضية العليا للانتخابات لا يمكن لها ان تجري انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في الاول من تشرين الاول المقبل بسبب ضيق الوقت وعدم تحديث سجل الناخبين و اشار الى ان المفوضية تحتاج الى وقت اطول لاجراء الانتخابات الامر الذي اثار توقعات بتأجيل الانتخابات شهرين اخرين .

ومن جهة اخرى قرر مجلس النواب تمديد اعمال فصله التشريعي الأول حتى الثلاثين من شهر تموز (يوليو) الحالي . وقال بيان للمجلس ان النواب وافقوا على تمديد اعمال الفصل التشريعي الاول من السنة التشريعية الثانية لمدة شهر يبدأ من الاول وحتى الثلاثين من الشهر الحالي . ويضم المجلس 275 نائبا من بينهم 82 نائبا للائتلاف الشيعي و 55 للتحالف الكردستاني و 40 لجبهة التوافق العراقية و 30 للتيار الصدري و 19 للقائمة العراقية و 18 للكتلة العربية للحوار و 15 لحزب الفضيلة الاسلامي اضافة الى مكونات اخرى ونواب مستقلون.